

Distr.: General
10 June 2019
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون
البند ١٠٠ (ك) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		كوبا
٣		الجمهورية الدومينيكية
٥		العراق
٥		المكسيك
٦		البرتغال
٧		قطر
٨		إسبانيا
٩		أوكرانيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/50

280619 180619 19-09318 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - دعت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٣٩/٧٣ المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدّم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستُنشر الردود الواردة بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي وردت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ينبغي أن تظل مراعاة المعايير البيئية اعتباراً مهماً في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

فوجود أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر يفرضان أكبر تحديد للسلام والأمن الدوليين، وللتوازن البيئي الهش في كوكبنا، وللتنمية المستدامة للجميع دون تمييز.

وكوبا، التي هي دولة طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ضمن صكوك أخرى، تكفل المراعاة التامة للمعايير البيئية والالتزامات الأخرى الناشئة عن تلك الصكوك.

وتشكل حماية البيئة أولوية لكوبا، على النحو المنصوص عليه في دستور ٢٠١٩ والقانون رقم ٨١ (قانون البيئة) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧. وتوفر دولة كوبا الحماية للبيئة والموارد الطبيعية، بالاعتماد على إطار قانوني متين تتولى إنفاذه بصرامة الجهات المختصة.

وتنص المادة ٧٥ من دستور جمهورية كوبا على أن لجميع الأشخاص الحق في التمتع ببيئة صحية ومتوازنة. وتوفر الدولة الحماية لبيئة البلد وموارده الطبيعية. وهي تقر بالصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع من أجل جعل حياة الإنسان أكثر عقلانية ومن أجل ضمان بقاء الأجيال الحالية والقادمة وكفالة رفاهها وأمنها.

والسلام والأمن الدوليان والتوازن البيئي الهش في كوكبنا وتنميته المستدامة، كلها أمور معرضة لتهديد خطير نتيجة مواصلة تحسين أسلحة الدمار الشامل والاحتمال الكامن لاستخدامها. والإزالة التامة لها هي السبيل الوحيد الفعال حقاً لتلافي الآثار الضارة لاستخدام هذه الأسلحة.

ويجب أن تراعى بشكل تام في منتهديات التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة المعايير البيئية ذات الصلة.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ آذار/مارس ٢٠١٩]

لدى الجمهورية الدومينيكية التزام واضح بالوفاء بجميع المعايير وإدراجها في الاتفاقات المتعلقة بحماية البيئة. وذلك التزام دستوري في بلدنا، إذ يرد في المادة ٦٧ من الدستور التي تنص على أنه "يقع على الدولة واجب منع التلوث وحماية البيئة والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحالية والقادمة".

وفيما يتعلق بالدعوة إلى مراعاة هذه المعايير والتدابير البيئية عند صياغة الاتفاقات القانونية وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الواردة فيها، أي في هذه الحالة، عند صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فإن المادة ٢٦ من دستورنا تنص في فقرتها ١ و ٢ على أن الجمهورية الدومينيكية دولة منفتحة للتعاون وملزمة بمعايير القانون الدولي. ومن ثم، فإنها تعترف بمعايير القانون الدولي والعام والأمريكي وتطبقها، إلى حد أن سلطاتها العامة ما برحت تعتمد ما وأن المعايير السارية بموجب الاتفاقيات الدولية التي جرى التصديق عليها تنطبق محلياً، بمجرد نشرها رسمياً.

ويوجه القرار الاهتمام إلى الآثار الضارة بالبيئة المترتبة على استعمال الأسلحة النووية، والتي ينبغي أن تأخذها الدول في الاعتبار عند التفاوض بشأن معاهدات واتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، ويؤكد من جديد أنه ينبغي للدول أن تسهم بصورة كاملة في كفالة الامتثال للمعايير الواردة في الصكوك التي هي طرف فيها. وقد قام بلدنا بتعزيز وسن وتطبيق القوانين والقرارات والتشريعات الأخرى الرامية إلى حماية البيئة والحد من العوامل النووية والكيميائية والإشعاعية وصلتها بتحديد الأسلحة، وامتثل لها امتثالاً تاماً. وتشمل هذه الصكوك ما يلي:

- الفقرة ٢ من المادة ٦٦ من دستور الجمهورية الدومينيكية، التي تعترف بحماية البيئة باعتبارها حقاً جماعياً وفردياً؛
- الفقرة ٢ من المادة ٦٧ من دستور الجمهورية الدومينيكية، التي تنص على أنه "يحظر إطلاق وتطوير وإنتاج وحيازة ونقل وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والكيميائية الزراعية التي تكون محظورة دولياً أو المخلفات النووية والنفايات السمية والخطرة، كما يحظر إضفاء الطابع التجاري عليها"؛
- القانون رقم ٦٤-٠٠ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بشأن البيئة والموارد الطبيعية؛
- القانون رقم ٣٤٨٩ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، المنشئ لنظام الجمارك؛
- القانون العام رقم ١٢٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بشأن الكهرباء؛

- القانون رقم ٤٢-٠١ المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠١، قانون الصحة العامة؛
 - القانون رقم ٤٩٦-٠٦ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المنشئ لوزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط والتنمية؛
 - القانون رقم ١٠٠-١٣ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، المنشئ لوزارة الطاقة والمناجم؛
 - القانون رقم ٣٤٠-٠٩ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بشأن مراقبة وتنظيم منتجات المركبات المتفجرة؛
 - المرسوم رقم ٢٤٤-٩٥ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، المنشئ لأنظمة الحماية من الإشعاع؛
 - قرار اللجنة الوطنية للطاقة CNE-AD-00-2013، الذي يقر اللوائح المتعلقة بالأمن المادي للمصادر المشعة، بما في ذلك أثناء نقلها.
- وقد برهن بلدنا على التزامه المؤكد عن طريق التصديق على صكوك دولية ذات صلة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) وغيرها من الصكوك الأوثق صلةً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).
- وتقوم الجمهورية الدومينيكية، من خلال وزارة البيئة والموارد الطبيعية، بوضع وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية ورصد الامتثال لها؛ وتعزيز الأنشطة والتدابير الرامية إلى حفظ تلك الموارد وحمايتها واستعادتها واستخدامها بصورة مستدامة؛ وتقديم اقتراحات إلى السلطة التنفيذية بشأن المفاوضات الدولية المتعلقة بالقضايا البيئية والمشاركة الوطنية في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية؛ وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية، وغيرها من وزارات الدولة أو وكالاتها، بحسب مجال كل هيئة ومسؤولياتها وصلاحياتها، وتحت توجيه الحكومة المركزية.
- ونؤكد على أن الجمهورية الدومينيكية قامت، من خلال الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون رقم ٦٤-٠٠ (وزارة البيئة والموارد الطبيعية)، بوضع نظام التراخيص البيئية، وهو صك موحد لجميع أنواع التراخيص الممنوحة وفقا للقانون رقم ٦٤-٠٠.
- ووزارة الداخلية والشرطة عضو في اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذه اللجنة ترأسها وزارة الدفاع. كذلك، عملا بالقانون رقم ٣٤٠-٠٩، تقوم وزارة الداخلية والشرطة، من خلال إدارة المركبات المتفجرة التابعة لمكتب نائب وزير السلامة العامة، وباعتبارها الجهة المنفذة للقانون رقم ٣٤٠-٠٩، بتنظيم إنتاج وبيع ونقل وتخزين وتوزيع واقتناء واستخدام ومناولة أصناف المركبات المتفجرة/الألعاب النارية، وكذلك المواد الكيميائية المزودة الاستخدام، وهي تؤدي تلك الوظيفة الأخيرة بالتعاون مع وزارة الدفاع والمديرية العامة للجمارك.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

يؤيد العراق ضرورة مراعاة المعايير البيئية التي أصبحت ركناً أساسياً ينبغي على المجتمع الدولي متابعته استناداً إلى المعايير المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة من أجل حماية البيئة على كوكب الأرض.

تعمل وزارة البيئة في جمهورية العراق على تطوير برنامج الرقابة والرصد البيئي الإشعاعي من خلال مشروع استثماري للإنذار المبكر. ويهدف المشروع بشكل رئيسي إلى الإنذار المبكر عن أي تلوث إشعاعي في عموم العراق من خلال تنصيب منظومات الرصد البيئي في المحافظات كافة وبشكل خاص الحدودية منها، وهي من أحدث المنظومات المنتجة دولياً وتتمتع بالكفاءة والدقة في القراءات والتحليل لنتائج هذه القراءات.

تلتزم حكومة العراق بجميع أحكام اتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار، ومراعاتها في تنفيذ هذه الاتفاقيات وفق القوانين ذات الصلة بحماية البيئة ومبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال العديد من الإجراءات والتشريعات التي اتخذتها حكومة العراق في مجال مراعاة المعايير البيئية في اتفاقيات نزع السلاح. كما أن العراق لا يمتلك أو يصنع أو يستخدم أسلحة تؤثر على البيئة ويؤكد على امتثاله للمعايير البيئية.

يرى العراق ضرورة تعزيز التعاون والترابط بين الاتفاقيات البيئية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح من أجل تحقيق الهدف المنشود في مراعاة المعايير البيئية في تنفيذ اتفاقيات نزع السلاح.

نؤكد على حاجة الدول، ومنها العراق، التي خاضت حروباً ونزاعات مسلحة على أراضيها، إلى تقديم المساعدة الفنية لتنظيف بيئتها التي تلوثت جراء الحروب والتي انعكست سلباً على صحة الإنسان وتسببت بأضرار بيئية بالغة، من خلال وضع الدراسات والحلول الناجمة لتنظيف هذه البيئة واحتواء آثارها، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

لا تملك المكسيك، ولم تملك قط، أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التي تحدث آثاراً للإنسانية وعشوائية. كما أنها لا تنتج، ولم تنتج قط، تلك الأسلحة؛ ويؤكد ذلك دعمها النشط والثابت والنابع من التزام لحظر تلك الأسلحة وتحقيق نزع السلاح العام الكامل، نظراً لأن المكسيك مقتنعة بأن ذلك هي السبيل الوحيد لإيجاد عالم أكثر أماناً وسلاماً وإنصافاً وشمولاً للأجيال الحالية والقادمة.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية، تقوم المكسيك، من خلال أمانة الدفاع الوطني، بتدمير الأسلحة التقليدية باستخدام إحدى الطرق التالية: الحرق، أو التفجير، أو الغمر، أو الدفن، أو أي وسيلة أخرى، مع مراعاتها في جميع الحالات عدم إحداث أي تأثير على البيئة، وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد

المقاييس ١٤٠٠٠، وسعيها إلى تحقيق الإدارة البيئية الكافية بسبل منها التأكد من مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ولدى إصدار تصاريح عامة و/أو خاصة لصنع وتصليح ونقل وبيع الأسلحة النارية واللوازم والمتفجرات والمواد الكيميائية، تكفل أمانة الدفاع الوطني مراعاة المعايير البيئية عن طريق مراقبة ورصد نقل تلك الأصناف وتخزينها واستخدامها، وتمثل للقواعد التنظيمية الحالية والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن فريق خبراء الأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، ستواصل المكسيك دعم المبادرات التي تقر بتعقد وترابط التداعيات السلبية الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل على البيئة والأمن الغذائي والمناخ والتنمية، والتي تنجم عن التفجير غير المقصود أو العمدي لسلاح نووي، وغير ذلك، ويكون لها طابع عام وقد يستحيل على البشرية جمعاء تبديلها.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٩]

أكدت الجمعية العامة من جديد، في دورتها الثالثة والسبعين، وهي تشير إلى القرارات السابقة المتخذة بشأن هذه المسألة، على أهمية مراعاة المعايير البيئية عند صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٩/٧٣ الذي سلمت فيه بأهمية اتخاذ الدول ما يلزم من التدابير بما يضمن إحراز تقدم في المجال البيئي في سياق الأمن الدولي.

واعتمدت البرتغال أعلى معايير الحماية البيئية والوقاية من التلوث. وإضافة إلى ذلك، ترجمت المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بأفضل الممارسات، الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى تشريعات وطنية، ولا سيما التوجيه البيئي لوزارة الدفاع، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١. كما تمثل البرتغال امتثالاً كاملاً لقانون الاتحاد الأوروبي المتعلق بالمعايير البيئية.

وفي مسارح العمليات، تمثل القوات المسلحة البرتغالية للأحكام التي توفر أقصى درجة من حماية البيئة أو مراعاتها، الواردة إما في التشريعات البرتغالية أو تشريعات البلد المضيف.

وعند صياغة وتنفيذ عقود من أجل تفكيك المعدات العسكرية أو تحييد الذخيرة، تشترط وزارة الدفاع أن تكون لدى المتعاقدين نظاماً مطبقاً لإدارة الجودة وإدارة البيئة وأن يكونوا حاصلين على شهادات وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٩٠٠١: ٢٠١٥ ومعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٤٠٠١: ٢٠١٥ أو ما يعادلها من معايير.

وفي هذا السياق، تلتزم الشركات بمنع التلوث وبالامتثال لجميع التشريعات السارية الأوروبية والوطنية المتعلقة بإدارة النفايات، ولا سيما بالنسبة لجمعها ونقلها وتخزينها ومعالجتها واستردادها والتخلص منها، من أجل تجنب نشوء أخطار أو أضرار تلحق بالصحة البشرية والبيئة، وتجنب أو تقليل إطلاق الانبعاثات في الهواء والماء والتربة وتوليد النفايات وبخاصة عن طريق إعادة التدوير أو التخلص السليم.

وعند صياغة وتنفيذ عقود لتصميم وبناء سفن عسكرية، تشترط وزارة الدفاع الالتزام بأحكام الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، لعام ١٩٧٣، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها.

وإضافة إلى ذلك، فإن البرتغال طرف في جميع الاتفاقيات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وامتثالاً للالتزامات الدولية بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، قامت البرتغال بالتخلص من مخزونات أو تدميرها، ومنها الذخائر العنقودية والألغام الأرضية، مع احترامها الكامل للمعايير البيئية السارية التي تشمل المعايير التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (توجيه المجلس رقم 94/67/EC المتعلق بإحراق النفايات الخطرة).

والبرتغال، باعتبارها طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ملزمةً باعتماد تدابير للمراقبة، تكون إما موجودة بالفعل بالكامل أو يجري اتخاذها، مما يسهم في تحقيق سلامة البيئة وأمنها.

وإضافة إلى ذلك، تمثل البرتغال لتلك المعايير عند تدمير الأسلحة النارية التي تعثر عليها قوات الشرطة أو تصادرها. وترد الإجراءات المتبعة في تدمير هذه الأسلحة بشكل أكثر تفصيلاً في تقرير البرتغال المقدم في إطار الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والبرتغال من البلدان الموقعة على اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى (الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٧٢/٣١)، التي تشير إلى إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعتمد في ستوكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، ولا تزال مستعدة للشروع في التصديق عليه.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

لا تحوز دولة قطر من الأسلحة إلا الأسلحة التقليدية المسموح بها دولياً، وبالقدر الأدنى اللازم لحماية أمن الوطن في ظل الظروف الدولية والإقليمية، وتعمل دولة قطر على رفع مستوى كفاءة السلاح من ناحية الصيانة والتدريب بما يسمح بإطالة أمد استخدامه وعدم الحاجة لتكديس المزيد منه.

أنشأت دولة قطر كياناً بيئياً، "مديرية البيئة"، بالقوات المسلحة القطرية، وقد أنيط به العديد من المهام البيئية وأعطى الصلاحيات الكاملة في مراقبة تطبيق وتنفيذ المعايير والاشتراطات البيئية لجميع الأنشطة والفعاليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة القطرية، والتي من ضمنها "مراعاة تطبيق المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح"، وذلك من خلال:

- وضع الاشتراطات والمعايير البيئية للقوات المسلحة والإشراف على تطبيقها.

- المشاركة في جميع اللجان المشرفة على التمارين والتدريبات العسكرية والمناورات العسكرية لمراقبة تطبيق المعايير البيئية سواء قبل التمرين أو خلاله أو بعد الانتهاء منه، وذلك تجنباً لحدوث أي اختلالات للبيئة أو مكوناتها أو خصائصها الطبيعية.
- مراقبة عملية التخلص من الذخائر والصواريخ المختلفة منتهية الصلاحية لمراعاة تطبيق المعايير البيئية، وتتم عملية التخلص تحت الإشراف البيئي من قبل مديرية البيئة سواء من حيث المصادقة البيئية على موقع التخلص أو من حيث تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية الخاصة بالتخلص الآمن بيئياً من هذه الذخائر والصواريخ، كما يتم أخذ عينات من موقع التخلص قبل وبعد عملية التخلص للتحليل المختبري للتأكد من خلو المنطقة من أي تلوث بيئي.
- الإشراف على جميع أعمال الرماية لمختلف الوحدات العسكرية.
- كما تشارك المديرية في صياغة القوانين والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية والتي من ضمنها اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

في إسبانيا، تعد المعايير البيئية التي أرساها الاتحاد الأوروبي، وجرى إدماجها في القانون الإسباني فأصبحت بالتالي ملزمة، بمثابة المقياس المرجعي للإدارة البيئية.

ولا تزال إسبانيا تتبع الإجراءات المبينة في تقارير سابقة لتدمير الأسلحة أو الذخائر تنفيذاً للاتفاقات الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، التي هي طرف فيها. ويرد فيما يلي بيان موجز لأهم جوانب كل إجراء:

تدمير الألغام المضادة للأفراد:

تولت تدمير الألغام المضادة للأفراد في إسبانيا شركة Fabricaciones Extremenas (FAEX) الإسبانية، مما ضمن أقصى قدر من الأمن وعدم وقوع أي آثار بيئية، تماشيًا مع معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٤٠٠٠ وتوجيه المجلس رقم 94/67/EC المتعلق بإحراق النفايات الخطرة. وإجمالاً، تم تدمير ٨٤٩ ٣٦٥ لغماً في فترة قياسية هي ٢٨ شهراً.

تدمير الأسلحة التقليدية: معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

في حالة إسبانيا، تعين التخلص من ٣٧١ دبابة قتال رئيسية و ٨٧ قطعة مدفعية، وهي عملية أُنجزت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

واستمرت عمليات خفض من أجل معاوضة الأعتدة الجديدة التي يجري إدخالها في الخدمة والتأكد من عدم تجاوز الحدود التي أرستها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة:

على غرار ما ورد أعلاه، تمثل إسبانيا للمعايير البيئية التي تنظم تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تماشياً مع وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بتلك الفئة من الأسلحة.

تدمير الأسلحة الشظوية:

دمرت إسبانيا جميع الذخائر العنقودية التي جرى توريدها إلى قواتها المسلحة، تماشياً مع معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٤٠٠١: ٢٠٠٤ وتوجيه المجلس 94/67/EC المتعلق بإحراق النفايات الخطرة، باستثناء الذخائر المستبقة لأغراض التطوير والتدريب، تماشياً مع الفقرة ٦ من المادة ٣ من اتفاقية الذخائر العنقودية (في الوقت الحالي، قبلتان من طراز BME-330 وقبلتان من طراز CBU-100).

وكانت شركة Instalaza, S.A. قد بدأت عملية التحييد الكامل قبل المهلة المحددة في الفقرة ٢ من المادة ٣ من الاتفاقية.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تقوم أوكرانيا باتخاذ إجراءات وفقاً لاتفاق التنفيذ المبرم بين مجلس وزراء أوكرانيا ومنظمة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن التخلص من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية والألغام الأرضية المضادة للأفراد من نوع PFM-1، والاتفاق المبرم بين أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقديم المساعدة إلى أوكرانيا في إزالة الأسلحة النووية الاستراتيجية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويُضطلع بنشاط الإنتاج في منشأة بافلوغراد الكيميائية، وهي مجمع بحثي وصناعي مملوك للدولة، وفقاً لمقتضيات القانون الأوكراني والدولي. والمؤسسة حاصلة على شهادة وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٤٠٠١: ٢٠١٥ بشأن نظم الإدارة البيئية.

ونتيجة لذلك، نُفذت المؤسسة التدابير التالية:

- بدء العمل بمتطلبات موحدة للسلامة البيئية لجميع العاملين والمتقاعدين من الباطن في المؤسسة؛
- الإبلاغ الدوري والحفاظ على حوار مفتوح مع جميع الأطراف المعنية بشأن أنشطة المؤسسة في مجال السلامة البيئية؛
- الإبلاغ عن نتائج تقييم أثر النشاط التجاري للمؤسسة على البيئة؛
- تقديم تقارير علنية عن أنشطة المؤسسة في مجال الإدارة البيئية والحفاظ على علاقات عامة قوية.

وللتخلص من وقود الصواريخ الدافع الصلب الموجود في القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز SS-24 في المؤسسة، تستخدم الطريقة الأكثر مراعاة للبيئة على الصعيد العالمي، وهي الاستخراج الهيدروميكانيكي لهذا الوقود باستخدام منتجات تجهيز الوقود الدافع بغية إنتاج المتفجرات المستحلبة. وتتيح هذه التكنولوجيات استخدام منتجات الوقود الدافع كمواخام ثانوية في المتفجرات المستحلبة.

وتلبي هذه التكنولوجيا أيضا المتطلبات الدولية. وتتوافر للمتفجرات المستحلبة جميع الشهادات المطلوبة التي تتضمن الموافقة على استخدامها، بما في ذلك الشهادات المقدمة من سلطات الدولة المعنية بالتفتيش الصحي والبيئي. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تحل المتفجرات المستحلبة محل المتفجرات المحتوية على مادة تي إن تي الخطرة بيئيا خلال عمليات التفجير في مرافق التعدين.

ويتم تدمير الألغام المضادة للأفراد من نوع PFM-1 والنفايات المولدة أثناء التخلص من وقود الصواريخ الدافع الصلب في منشأة مجهزة خصيصاً لهذا الغرض من خلال معالجة عالية الحرارة باستخدام نظام لتنظيف نواتج الاحتراق مكون من مراحل متعددة. ولدى المنشأة معدات خاصة للحرق اللاحق لنواتج الاحتراق وترشيحها وتحييدها باستخدام أساليب متطورة بهدف منع إفراز مواد ضارة في البيئة. ولإزالة النفايات المولدة أثناء التخلص من وقود الصواريخ الدافع الصلب، تُستخدم أيضا المعدات التي صممها شركة آيزنمان (EISENMANN) الألمانية وتم صنعها وتركيبها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتيح فئة خطر المواد الصلبة التي تكونت أثناء التخلص من وقود الصواريخ الدافع الصلب والألغام المضادة للأفراد من نوع PFM-1 استخدام هذه المواد في تشييد المرافق الصناعية وفي صيانة الطرق السريعة على حد سواء.